

أخبار قصيرة

توغل صهيوني
في ريف درعا وتحليق
مكثف للطائرات الحربية

أفادت مصادر محلية في درعا، يوم الأحد، بتوغل دورية تابعة لجيش الاحتلال الصهيوني في قرية جملة، بمنطقة حوض اليرموك في ريف درعا الغربي، حيث أطلقت قنابل مضبئة في المنطقة.

وفي الاعتداءات أيضاً، حلقت المقاتلات الحربية الصهيونية في أجواء محافظة درعا في الساعات الماضية، وسط حالة من التوتر والترقب في المنطقة. وتأتي هذه التحركات في سياق استمرار الاعتداءات الصهيونية المتكررة في الأجواء والأراضي السورية، ولا سيما في ريفي القنيطرة ودرعا، والتي تشمل توغلات برية، وإقامة حواجز مؤقتة، وإغلاق طرق، بالتوازي مع عمليات دهم واعتقال تطل المدنيين السوريين.

زعيم كوريا الشمالية يختبر
القوة التدميرية لوحدات
المشاة الخفيفة

تفقد زعيم كوريا الشمالية كيم جونج أون مسابقات الرماية المتفعية التي أقامها الجيش بمشاركة أقدم الهاون، حسب وكالة الأنباء المركزية الكورية. وأفادت الوكالة أن كيم أبدى «رضاه الكبير» عن أداء القوات خلال المسابقات، مؤكداً أن المناورات أظهرت «القوة التدميرية» لقذائف الهاون التابعة لوحدات المشاة الخفيفة، فضلاً عن «استعدادها القتالي الشامل للحرب».

ويأتي هذا التفقد في إطار سلسلة من الأنشطة العسكرية التي يقوم بها الزعيم الكوري الشمالي لتعزيز الجاهزية القتالية للجيش وسط توترات متصاعدة في شبه الجزيرة الكورية.

ترامب يلجأ للمحكمة
العليا لوقف تدخل القضاء
بشأن الترحيل

تستمر المعركة القانونية بين إدارة دونالد ترامب والسلطة القضائية بشأن الهجرة، إذ دفعت الإدارة بحجة قانونية «لافتة» أمام المحكمة العليا، تؤكد فيها أن القضاء لا يملك صلاحية مراجعة قراراتها الخاصة بالغاء «وضع الحماية المؤقتة» لمئات الآلاف من المهاجرين أو التدخل فيها. وتأتي هذه التحركات ضمن حملة أوسع، يقودها ترامب منذ عودته إلى البيت الأبيض في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٥، للتضييق على الهجرة النظامية وغير النظامية.

وتسعى الإدارة الحالية لإلغاء الأحكام الصادرة عن قضاة اتحاديين في نيويورك وواشنطن، والتي منعت تجريد نحو ٣٥٠ ألف مواطن من هائي ٦ آلاف سوري من وضعهم القانوني الذي يحميهم من الترحيل، رغم تحذيرات الإدارة نفسها من خطورة السفر إلى هذين البلدين.

ومن المقرر أن تستمع المحكمة العليا، التي يسيطر عليها أغلبية من المحافظين (٦ قضاة مقابل ٣)، للمرافعات يوم الأربعاء المقبل.

والوسطاء يخفقون في لجم العدوان

آلة القتل الصهيونية تواصل الإبادة في غزة تحت غطاء وقف إطلاق النار

الوفاق/ يشهد قطاع غزة منذ سنوات طويلة سلسلة من الاعتداءات والانتهاكات المستمرة التي يمارسها الاحتلال الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني، لكن ما يجري في الآونة الأخيرة يعكس تصعيداً دموياً غير مسبوق، يتناقض بشكل صارخ مع الالتزامات المفترضة باتفاق وقف إطلاق النار. إن استمرار آلة القتل، واستهداف المدنيين العزل، وتدمير البنية التحتية، يضع المجتمع الدولي أمام اختبار أخلاقي وسياسي حاسم، ويكشف إخفاق الوسطاء في لجم العدوان. في هذا السياق، تبرز معاناة الفلسطينيين اليومية، ليس فقط من القصف والقتل، بل أيضاً من الحصار الخانق الذي يعيق دخول المساعدات الإنسانية ويضعف الأزمة الإنسانية في القطاع.

آلة القتل الصهيونية وتحدي وقف إطلاق النار رغم الإعلان عن اتفاقات متكررة لوقف إطلاق النار، إلا أن الاحتلال يواصل عملياته العسكرية بشكل ممنهج، يستهدف الأحياء السكنية والمستشفيات والمراكز الأمنية الفلسطينية. هذه الانتهاكات ليست مجرد خروقات عابرة، بل هي سياسة ثابتة تهدف إلى تقويض أي فرصة للاستقرار، وإبقاء غزة في حالة دائمة من الزيف والمعاناة. إن استهداف المدنيين قرب مستشفى كمال عدوان، وقصف منازل عائلات بأكملها، يعكس عقلية إجرامية لاتعاب بالقوانين الدولية ولا بالمواثيق الإنسانية.

إخفاق الوسطاء وصمت المجتمع الدولي

من المفترض أن يكون الوسطاء الدوليون ضامنين لاتفاقات وقف إطلاق النار، لكن الواقع يكشف عجزاً واضحاً في أداء هذا الدور. فالتصعيد الأخير يبرهن أن الاحتلال لا يواجه أي ضغط حقيقي أو محاسبة دولية، بل يجد في الصمت العالمي غطاءً لمواصلة جرائمه. هذا الإخفاق لا يقتصر على الوسطاء وحسب، بل يمتد إلى المجتمع الدولي الذي يكتفي ببيانات الإدانة الشكلية دون اتخاذ خطوات عملية لحماية المدنيين الفلسطينيين. إن هذا الصمت يشجع الاحتلال على التماهي في جرائمه، ويجعل من القانون الدولي مجرد شعارات فارغة.

معاناة الشعب الفلسطيني تحت الحصار

إلى جانب القصف والقتل، يعيش الفلسطينيون في غزة تحت حصار خانق منذ أكثر من عقد ونصف، يمنع دخول المواد الأساسية ويقيّد حركة الأفراد والبضائع. هذا الحصار جعل من الحياة اليومية في القطاع معركة للبقاء، إذ يعاني السكان من نقص حاد في الغذاء والدواء والوقود. المستشفيات تعمل بأدنى طاقتها، والكهرباء تنقطع لساعات طويلة، والمياه الصالحة للشرب شحيحة. إن هذه الظروف القاسية تمثل شكلاً آخر من أشكال العقاب الجماعي الذي يفرضه الاحتلال على أكثر من مليوني إنسان.

دخول المساعدات الإنسانية بين العرقلة والاحتياج الملح

رغم محاولات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية إدخال المساعدات إلى غزة، إلا أن الاحتلال يضع العراقيل أمام هذه الجهود، سواء عبر منع دخول الشحنات أو عبر استهداف الطرق والمعابر. المساعدات التي تصل إلى القطاع لا تكفي لتغطية الاحتياجات الهائلة، حيث يواجه آلاف العائلات خطر المجاعة ونقص الرعاية الصحية. إن مشهد الطوابير الطويلة للحصول على رغيف خبز أو جرعة دواء يعكس حجم الكارثة الإنسانية التي يعيشها الحصار كسلاح مواز للقصف، لإخضاع الشعب الفلسطيني وإرغامه على الاستسلام. في ظل التصعيد الدموي المستمر للاحتلال في قطاع غزة، لا تقتصر معاناة الشعب الفلسطيني على القصف والقتل المباشر، بل تمتد إلى أزمات إنسانية خانقة تتعلق بالواقع الصحي المتدهور وضعوبة وصول المساعدات الدولية. إن الحصار المفروض منذ سنوات طويلة جعل من غزة سجناً كبيراً، حيث يعيش أكثر من مليوني إنسان في ظروف مأساوية، محرومين من أبسط مقومات الحياة. ومع كل

جولة تصعيد، تتفاقم هذه الأزمات، ويصبح إدخال المساعدات الطبية والغذائية ضرورة قصوى لإتقاذ الأرواح، لكن الاحتلال يواصل عرقلة هذه الجهود، ما يضاعف حجم الكارثة الإنسانية.

الواقع الصحي في غزة تحت النار

القطاع الصحي في غزة يعاني من انهيار شبه كامل نتيجة الحصار والقصف المتكرر. المستشفيات تعمل بأدنى طاقتها، وتعاني من نقص حاد في الأدوية والمستلزمات الطبية. غرف العمليات تفتقر إلى المعدات الأساسية، وأجهزة التنفس الصناعي محدودة، فيما يواجه الأطباء والمرضى ضغطاً هائلاً نتيجة الأعداد الكبيرة من الجرحى والمصابين. إن استهداف الاحتلال المباشر للمستشفيات والمراكز الصحية، كما حدث قرب مستشفى كمال عدوان، يُعتبر جريمة حرب مكتملة الأركان، ويكشف عن سياسة ممنهجة لإضعاف قدرة الفلسطينيين على الصمود. في ظل هذه الظروف، يصبح الحصول على العلاج مسألة حياة أو موت، حيث يضطر المرضى إلى الانتظار لساعات طويلة أو السفر خارج القطاع، وهو أمر شبه مستحيل بسبب إغلاق المعابر.



معاناة المدنيين بين الحصار والمرض

المشهد اليومي في غزة يعكس حجم المأساة الإنسانية. آلاف العائلات تقف في طوابير طويلة للحصول على رغيف خبز أو جرعة دواء، فيما يواجه الأطفال خطر سوء التغذية والأمراض المزمنة. انقطاع الكهرباء لساعات طويلة يعرقل عمل المستشفيات ويؤثر على حفظ الأدوية واللقاحات. المياه الصالحة للشرب شحيحة، ما يؤدي إلى انتشار الأمراض المرتبطة بالتلوث. هذه الظروف القاسية تجعل من الحياة في غزة معركة للبقاء، حيث يواجه المدنيون الموت البطيء نتيجة الحصار، إلى جانب الموت السريع نتيجة القصف.

البعد الإنساني والأخلاقي للصراع

ما يجري في غزة ليس مجرد مواجهة عسكرية، بل هو مأساة إنسانية تتحدى الضمير العالمي. إن قتل الأطفال والنساء والشيوخ، وتدمير المدارس والمستشفيات، يُعتبر جرائم حرب مكتملة الأركان، ويبرح أسئلة جوهرية حول جدوى القانون الدولي إذا ظل عاجزاً عن حماية أبسط حقوق الإنسان. إن الشعب الفلسطيني لا يطالب سوى بحقه الطبيعي في الحياة والحرية والكرامة، لكن الاحتلال بصر على حرمانه من هذه الحقوق عبر سياسات الإبادة والتجويع.

المقاومة الفلسطينية وصمود الشعب

رغم كل هذه التحديات، يواصل الشعب الفلسطيني صموده الأسطوري، وتواصل الفصائل المقاومة الدفاع عن حقه المشروع في مواجهة العدوان. هذا الصمود يعكس إرادة لا تنكسر، ويؤكد أن محاولات الاحتلال لكسر إرادة الفلسطينيين ستبوء بالفشل. إن التضامن الشعبي، والتمسك بالحقوق الوطنية، والقدرة على مواجهة الظروف القاسية، كلها عوامل تجعل من غزة رمزاً للمقاومة والكرامة الإنسانية. ختاماً، إن تصاعد الانتهاكات الدموية للاحتلال في غزة، ورغم وقف إطلاق النار، يكشف حقيقة أن الاحتلال يسعى دائماً إلى فرض واقع من القتل والحصار والإبادة. إخفاق الوسطاء وصمت المجتمع الدولي يزيد من معاناة الفلسطينيين، ويجعل من العدالة الدولية مطلباً ملحاً أكثر من أي وقت مضى.

إن الشعب الفلسطيني، الذي يواجه آلة القتل والحصار، يستحق دعماً حقيقياً من العالم، ليس فقط عبر البيانات، بل عبر خطوات عملية توقف الجرائم وتضمن دخول المساعدات وتكسر الحصار. غزة اليوم تمثل اختباراً للإنسانية جمعاء، والوقوف إلى جانبها هو واجب أخلاقي وسياسي لا يحتمل التأجيل.

تصاعد الانتهاكات
الدموية للاحتلال في
غزة، رغم وقف إطلاق
النار، يكشف حقيقة أن
الاحتلال يسعى دائماً
إلى فرض واقع من القتل
والحصار والإبادة

المستشار الألماني: الحرب

على إيران تُهدد أساس اقتصادنا



أطلق المستشار الألماني، فريدريش ميرتس، تحذيرات شديدة الالتهج بشأن تداعيات التصعيد العسكري في المنطقة، مؤكداً أن الحرب على إيران لا تقتصر مخاطرها على رفع أسعار الوقود فحسب، بل باتت تهدد «أساس الاقتصاد الألماني» بشكل مباشر.

وأشار المستشار الألماني إلى أن العدوان الأمريكي الصهيوني على إيران بات يوجه «صدمات جيوسياسية» عنيفة لأسواق الطاقة، موضحاً أن آثار هذه الصدمات تمتد لتشمل القوى الاقتصادية الكبرى في أوروبا وآسيا والولايات المتحدة على حد سواء.

وقبل أيام، أشارت شبكة CNN الأمريكية إلى مواجهة اقتصاديات دول أوروبية تحديات بسبب العدوان على إيران. ونقلت الشبكة بيانات استطلاع لشركة «S&P Global»، تفيد بأن الحرب في غرب آسيا؛ أدت إلى أول انخفاض في «إنتاج الأعمال» في أوروبا منذ ١٦ شهراً خلال شهر أبريل/نيسان، كما أسفرت عن ارتفاع حاد في الأسعار.

وجاء هذا في أحدث مؤشر لمديري المشتريات لـ ٢ دولة تستخدم عملة «اليورو»، وهو مؤشر يعتمد على استطلاعات لمديرين تنفيذيين في قطاعي التصنيع والخدمات، وذلك بعد إعلان يوم الأربعاء عن إجراءات طارئة مخطط لها في الاتحاد الأوروبي الأوسع للتخفيف من تأثير الاقتصاد نتيجة ارتفاع تكاليف الطاقة.

الصين تحتج بشدة على إدراج شركاتها ضمن عقوبات

الاتحاد الأوروبي

وأوضحت الوزارة أن بكين تعارض بشدة القيود المتفرقة غير المصرح بها من قبل مجلس الأمن الدولي، وما يسمى بالولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية ضد مواطنيها وكياناتها القانونية. وأضافت أن مثل هذه الإجراءات من جانب بروكسل «تقوض بشكل خطير الثقة المتبادلة وتعارض مع روح الوفاق الذي توصل إليه قادة الصين والاتحاد الأوروبي».

ودعت الصين بروكسل إلى «رفع أسماء الشركات فوراً من قوائم العقوبات، وحل أي مخاوف قد تنشأ عبر الحوار»، وتعهدت بكين بحماية الحقوق المشروعة لشركاتها بحزم، محذرة من أن «الاتحاد الأوروبي سيتحمل المسؤولية الكاملة عن أي عواقب».

ولطالما أكدت الصين باستمرار موقفها الحيادي من الحرب وراحت تدعو إلى الحوار والتفاوض، وتصنف العقوبات الأحادية بأنها غير قانونية وتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة.

وكانت روسيا قد وصفت من جانبها الحزمة العشرين من العقوبات الأوروبية بأنها «انتزاع اقتصادي»، و«تطبيق إقليمي للعقوبات ضد دول ذات سيادة»، مؤكداً أن العقوبات التي يقرها مجلس الأمن فقط هي الشرعية.



أعربت وزارة الخارجية الصينية عن استيائها الشديد ورفضها القاطع لقرار الاتحاد الأوروبي إدراج شركات صينية ضمن الحزمة العشرين من العقوبات المفروضة على روسيا.

وأكدت وزارة الخارجية الصينية في بيان لها أن «الاتحاد الأوروبي تجاهل اعتراضات الصين المتكررة، وأدرج شركات صينية بشكل مفاجئ ضمن الحزمة العشرين من العقوبات المفروضة على روسيا. ونحن نعرب عن استيائنا الشديد واحتجاجنا الحازم على هذا الإجراء». جاء ذلك بعد أن كانت بروكسل قد أعلنت عن تطبيق الحزمة العشرين من القيود المفروضة على روسيا في ٢٣ أبريل/نيسان الجاري، والتي شملت للمرة الأولى تفعيل ما يسمى بـ«أداة مكافحة التحايل على العقوبات»، التي تسمح للاتحاد الأوروبي بتقييد تصدير السلع والتقنيات إلى دول ثالثة - بما فيها الصين - بشكل أحادي، بحجة وجود «خطر كبير» هو التحايل على العقوبات المناهضة لروسيا.